بيروت في ١٤/٧/2025

دولة رئيس مجلس النواب
الأستاذ نبيه بري المحترم

الجمهورية اللبنانية – مجلس النواب
الادارة المشتركة
تاريخ الورود ١٤/٧/٢٠٢٥
الرقم ٢٩٧

عملاً بأحكام المادة ١٢٤ من النظام الداخلي لمجلس النواب، نتوجه بالسؤال الآتي آملين الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

وتفضلوا بقبول الاحترام،

جبران جرجي باسيل

دولة رئيس مجلس الوزراء

الدكتور نواف سلام المحترم،

الموضوع: إستعدادات وزارة الطاقة والمياه لمواجهة أزمة شحّ المياه خلال صيف وخريف العام 2025

بنتيجة الجلسة الأخيرة للجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه التي عقدت في 2025/4/9، والتي خَلُصت إلى توصيات تحذيرية واضحة بشأن مخاطر شح المياه في فصل الصيف نتيجة التراجع غير المسبوق في نسبة المتساقطات،

ومع غياب أي مؤشرات عملية إلى الآن على وجود خطة طوارىء جديّة من قبل وزارة الطاقة والمياه علماً أن السيّد الوزير كان قد وعد خلال الجلسة المذكورة بتزويد اللجنة بخطة طوارىء تجيب عن كافة الأسئلة التي طُرِحت وذلك في مهلة أسبوعين من تاريخ إنعقاد اللجنة،

وفي ضوء التوصية الصادرة عن لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه، والتي دعت بوضوح إلى إعلان حالة طوارئ مائية وتكثيف الاستعدادات اللوجستية والإدارية والفنية لمواجهة أزمة العطش المرتقبة، خصوصًا في ظل المخاطر الحقيقية التي تهدد حق المواطن في المياه، والذي يُعد من أبسط مقوّمات العيش الكريم.

من هنا نتوجه الى الحكومة بالاسئلة التالية:

1. ما هو مصير التوصية النيابية؟ ولماذا لم تصدر الوزارة حتى الآن أي خطة تنفيذية واضحة أو جدول زمني للإجراءات الميدانية لمواجهة شح المياه في صيف وخريف 2025 وضمان الحد الأدنى من توافر المياه للمواطنين ؟
2. ما هي أسباب التقاعس الإداري والتأخير في إعداد خطة طوارئ رغم المؤشرات الكارثية المعروفة منذ أشهر؟
3. ما مدى جاهزية البُنى التحتية المائية (الشبكات، المضخات، محطات الضخ والمعالجة)؟ وهل تم إجراء أي تقييم شامل لواقعها مع حلول موسم الجفاف وتنفيذ برامج صيانة أو تحديث لشبكات نقل وتوزيع المياه للحد من الهدر والتسرب؟
4. هل تم وضع آلية واضحة وبرنامج لتحديد الأولويات في توزيع المياه بين المناطق، في ظل مخاوف من عدم العدالة والتسييس في التوزيع؟
5. ما هو حالياً وضع المياه الجوفية والينابيع ومصادر المياه المنجزة؟ وهل لدى الوزارة تقدير دقيق لحجم المخزون المتاح خلال الأشهر المقبلة؟
6. ما هي الإجراءات المتخذة لضمان الرقابة على الآبار الجوفية الخاصة وشركات التوزيع التي قد تلجأ إلى رفع الأسعار واستغلال الأزمة؟
7. هل هناك تنسيق فعلي مع البلديات والمؤسسات المعنية لتوزيع المياه بشكل عادل وتجنّب الاحتكار أو سوء الإدارة؟
8. هل وضعت الوزارة خطة طويلة الأمد لتعزيز إدارة الموارد المائية في ظل التغيرات المناخية المتسارعة؟
9. ما هي خطة الوزارة لاستكمال مشاريع المياه المتوقفة ومنها السدود على اثر الانهيار المالي والاقتصادي في عام 2019؟
10. لماذا لم تُطلق الوزارة حتى الآن حملة وطنية توعوية لترشيد استهلاك المياه، كما دعت اللجنة في توصيتها الأخيرة؟